

هي اللغة الوحيدة التي تعطي الطول الصحيحة لكل مازق ، وتعيد تقسيم الخريطة في  
الوطن العربي وفلسطين وفقا لاهداف الثورة العربية والثورة الفلسطينية .

ومن هنا ، لا بد لنا من ان ندرك القانون الذي يحكم الصراع في هذا العالم ، سواء الذي  
يتخذ شكل الصراع الطبقي ، او شكل الصراع الوطني والقومي . انه قانون القوة  
الذاتية لكل طرف من طرفي الصراع . ولكن هذا القانون يعمل بالتفاعل مع قوانين اخرى  
كما ان له سمة تقول انه اذا كانت النتيجة المباشرة لكل صراع تتوقف على مدى القوة  
التي يتمتع بها كل طرف في اللحظة الراهنة ، فان النتيجة النهائية لكل صراع لا تتوقف على  
مدى القوة التي يتمتع بها كل طرف في اللحظة الراهنة ، وانما على مدى القوة التي يمكن  
ان يوفرها التطور الموضوعي لكل طرف جنباً الى جنب مع مدى القوة التي يمكن ان  
يوفرها كل طرف ذاتيا خلال المسيرة الطويلة لعملية الصراع . اما مسألة توفر قوة كل  
جانب فتحكمها جملة من القوانين التي تختلف بالنسبة لكل جانب . فالقوانين التي تطبقها  
الامبريالية والصهيونية في بناء قوتها الذاتية تختلف عن القوانين التي تطبقها الشعوب  
الضعيفة المتخلفة في بناء قوتها الذاتية . ولهذا علينا ان نعرف القوانين العامة ونكتشف  
القوانين الخاصة بنا ، من اجل معرفة الطريق الذي نبنى فيه قوتنا القادرة على النجاح  
في الصراع ضد الاعداء .

ان المجال هنا ضيق للتوسع حول هذه النقطة ولكن يمكن القول باختصار شديد ان هذه  
القوانين تشمل صحة الاستراتيجية والتكتيك السياسيين والعسكريين ، وصحة الخط  
التنظيمي واسلوب عمله وكذلك بالنسبة لبناء القوات المسلحة ، والتنظيم الجماهيري  
والجبهة المتحدة ، وتشمل المنهج وتقاليد النضال والعقلية التي تحكم مواجهة مختلف  
القضايا الخ . . ولكن لكي يتمكن شعب متخلف من تطبيق تلك القوانين لا بد له من التمرکز  
حول عدالة قضيته لان عدالة القضية تشكل عاملا حاسما في صراع الشعوب المتخلفة  
ضد الامبريالية . انها لا تشكل عاملا حاسما في الصراع السياسي في المجال العالمي  
فحسب ، وانما ايضا ، في مجالات التعبئة الفكرية والسياسية والعمل التنظيمي  
والعسكري ، اي في مجالات تحقيق بناء قوة الثورة والجماهير .

حقا ان عدالة القضية لوحدها لا تكفي ، فهناك الاستراتيجية والتكتيك وتنظيم الطليعة  
القائدة الخ ، ولكن التفريط في عدالة القضية والمساومة عليها يعنيان ضياع كل شيء ،  
تماما كما ان التمسك بعدالة القضية دون تحويل تلك العدالة الى قوة مادية من خلال  
وضع الاستراتيجية والتكتيك الصحيحين سياسيا وعسكريا ، ووضع خط تنظيمي صحيح  
للطليعة ولجبهة وللجماهير والقوات المسلحة ، مع التطبيق الصحيح ، لا يؤدي عمليا  
الى نتائج تختلف عن نتائج التفريط والمساومة الاستسلامية . لذا ، فنحن مطالبون  
بتكريس عدالة قضيتنا والتشديد عليها من جهة ، ومطالبون بالعمل ، بصورة صحيحة ،  
من اجل توفير شروط الصمود والاستمرار والانتصار لثورتنا وجماهيرنا .

ان مسألة التمسك بعدالة القضية الفلسطينية ، وباهداف الثورة الفلسطينية مسألة لا  
تقبل نقاشا داخل الثورة الفلسطينية ، وكذلك مسألة الاستمرار في الكفاح المسلح حتى  
التحرير الكامل لفلسطين ، واقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على فلسطين  
بأسرها . وهذه قضية واضحة بالنسبة لكل المنظمات ، خاصة ، بالنسبة لحركة فتح -  
القوة الرئيسية من بين منظمات المقاومة .

لقد بدأت حركة فتح الثورة الفلسطينية في الفاتح من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ ، تحت  
عهد قطع للشعب وللثوار ، وسقط على أساسه الشهداء ، الا وهو عدم القاء السلاح  
حتى التحرير الكامل ، وعدم المساومة على عدالة القضية الفلسطينية ، وقد عبر عن  
هذا الوعد ايضا بشعار « ثورة حتى النصر » . ولهذا فان فتح منطقية جدا مع نفسها